الفصل الثامن

التبعية الاعلامية

هل حققت دول العالم الثالث استقلالها الاعلامى ؟

قد يبدو للبعض غرابة هذا التساؤل وخاصة بعد أن مضى أكثر من ثلث قرن على حصول غالبية دول العالم الثالث على استقلالها السياسى ، وسوف يتبدد الشعور بغرابة التساؤل عندما نتأكد أنه فى الوقت الذى شكلت فيه السيطرة الثنائية للنظامين الاعلاميين الغربى والشرقى ، أحد وجهى النظام الاعلامى الدولى ، فان التبعية الاعلامية فى الدول النامية قد شكلت الوجه الآخر لهذا النظام . . !

ولقد ظهر مفهوم « التبعية » مع مطلع السبعينيات من هذا القرن ، وقد بدأ استخدامه أولا فى مجال الاقتصاد ، ثم انتقل منها الى السياسة ثم الى الثقافة والاعلام[١] .

وأقصر طريق للتعرف على معنى التبعية هو أن نعرف ان نقيضها هو الاستقلال ، لذلك لم يكن غريبا ان نبدأ هذا الفصل بالتساؤل عما اذا كانت الدول النامية قد حققت استقلالها الاعلامى بالفعل ؟

وللاجابة على هذا التساؤل ، علينا أن نلاحظ الظواهر الهامة التالية :

أولا : ان غالبية وسائل الاتصال والاعلام المستخدمة فى الدول النامية ، قد صنعت خارجها ، فالبنية الأساسية للاتصال والاعلام لا تنتج فى هذه الدول ، فلا وجود لأى صناعات لمستلزمات وسائل الاتصال والاعلام ، فهذه الدول تستورد آلات الجمع الصحفى والمطابع والاحبار وورق الصحف ، وهى تستورد أيضا أجهزة الراديو والتليفزيون والفيديو ومعدات الاستديوهات وكاميرات التصوير وآلات التسجيل والصوت والاضاءة ، وكل ماله علاقة بصناعة الاتصال والاعلام .

ثانيا : ان المؤسسات الاعلامية الدولية ، وأغلبها مملوك للدول الاستعمارية القديمة . . تحتكر نسبة كبيرة من مصادر المعلومات الاعلامية المستخدمة فى دول العالم الثالث ، وتكاد تنفرد ـ كما سبق ورأينا ـ خمس وكالات أنباء بالسيطرة على حركة تبادل الاخبار الدولية وهى : وكالة الأنباء الفرنسية (هافاس سابقا) ورويتر البريطانية ، واسوشيتدبرس ويونيتدبرس انترناشيونال الامريكية وتاس السوفيتية ، ولكل وكالة منها مكاتب فى أكثر من مائة دولة وتستخدم عدة آلاف من المراسلين والمحررين والموظفين ، وتبث الاخبار على مدار الاربع والعشرين ساعة الى عشرات من الوكالات الوطنية والى المئات من الصحف ومحطات الراديو والتليفزيون [٢] ، ولم تعد تكتفى بالاخبار المكتوبة وانما اضافت اليها الصوت والصورة [٣] .

ورغم ان لكل دولة من دول العالم الثالث وكالة انباء وطنية ، الا أن أغلبها فى واقع الأمر ، أقرب ما يكون الى المكاتب الاعلامية الملحقة بوزارة الاعلام أو وزارة الخارجية وانتاجها ضعيف سواء فيما يتعلق بالانباء الدولية أو الانباء المحلية [٤] ، لدرجة ان وسائل الاعلام المحلية كثيرا ما تنقل الاخبار الداخلية الهامة عن طريق الوكالات الأجنبية . . !

ثالثا : توجد عشرات من الاذاعات الموجهة الى دول العالم الثالث ، وبلغاتها الوطنية من قبل المعسكرين الغربى والشرقى ، وعلى سبيل المثال توجد ٣٢ اذاعة موجهة الى الوطن العربى وباللغة العربية من قبل دول المعسكرين الغربى والشرقى ، وأكثرها يسمع بوضوح فى العديد من البلدان العربية وبشكل افضل مما تسمع به محطات اذاعية عربية محلية ، وذلك بفضل ما تتمتع به الاذاعات الاجنبية من امكانات تكنولوجية متقدمة تساعد على قوة البث من ناحية ومقاومة محاولات التشويش من ناحية ثانية ، كذلك فان هذه الاذاعات الاجنبية تتمتع بدرجة من

المصداقية تتفوق على مصداقية الكثير من الاذاعات العربية المحلية ، وخاصة فى فترات الاحداث الساخنة ، وذلك بفضل ما يتوافر لهذه المحطات الاذاعية الاجنبية من سرعة فى التغطية الاعلامية ، ومن حرية فى العرض قد لا تسمح بها ظروف العديد من الاذاعات العربية !

وبالنسبة للتليفزيون فى الدول النامية فإن محطاته تستورد ما بين ٤٠٪ الى ٦٠٪ من برامجها من دول المعسكرين الغربى والشرقى (٥)

رابعا : توجد ٢٧ وكالة اعلان دولية تسيطر على سوق الاعلان الدولى وتتحكم فيما يتراوح بين ١٥٪ و ٢٥٪ من مجموع الاموال المتداولة فى اسواق النشاط الاقتصادى الدولى ، ولهذه الوكالات فروع فى كافة الدول النامية ، وعلى سبيل المثال فإن اكثر من ٨٠٪ من الاعلانات المنشورة فى صحف واذاعة وتليفزيون بيرو ، تمر من خلال شركات الاعلان الامريكية الكبرى ، وفى فنزويلا تتسع دائرة احتكار الوكالات الامريكية والغربية الى مدى أبعد من ذلك ، وكذلك تمثل كل من زيمبابوى وكينيا ونيجيريا والهند وماليزيا وباكستان وتايلاند وعدد آخر من الدول المنخفضة الدخل نموذجا مشابها مع اختلاف فى الدرجة .

ويجرى باستمرار اغراق المجتمعات النامية بسيل من الرسائل التجارية الناشئة عن متطلبات تسويق الشركات متعددة الجنسية ، ويجرى فى الوقت ذاته تحويل بنية شبكات الاتصال الدولية وما تقدمه هذه الشبكات من برامج ، طبقا لمواصفات جهات التسويق العالمية ، ولا يتسامح النشاط التجارى الاعلانى مع قنوات الاتصال الجماهرى التى تستبعد اعلاناته وبرامجه الترفيهية الموجهة اعلانيا ، وبالتالى فهو يبذل جهدا لا يكل من اجل اختراق كل ما هو متاح من منافذ الاتصال ذات الجماهيرية الملموسة ، فشهية شركات الاعلان لا تعرف الشبع ، كما أن هدفها ليس أقل من السيطرة الكاملة على كل وسيلة من وسائل الاتصال

الجماهيرى ، وبمجرد نجاحها فى اخضاع وسيلة من الوسائل ، أيا كانت الصفات الاصلية لتلك الوسيلة ، فإنها تتحول إلى أداة للثقافة التجارية ، وهكذا فإن أحد مقاييس فقدان أمة ما لسيطرتها على وسائل اعلامها ، يتمثل فى درجة اختراق وكالات الاعلان الاجنبية لميكانيزم التسويق فى تلك الدولة(٦) .

ان الظواهر السابقة تؤكد جميعها عدم وجود استقلال إعلامى حقيقى لوسائل الاعلام فى دول العالم الثالث ، وان التبعية الاعلامية قد حلت مكان السيطرة الاعلامية المباشرة لسلطات الاحتلال الاجنبى ، واذا كانت الدول الاستعمارية فى القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين ، قد لجأت الى الاحتلال العسكرى لدول العالم الثالث من اجل الحصول على المواد الخام وايجاد اسواق لترويج منتجاتها الصناعية ، فإن هذه الدول ذاتها لجأت فى الربع الأخير من القرن العشرين الى الاحتلال الاعلامى (وهو المرادف الموضوعى للتبعية الاعلامية) لتحقيق نفس الاهداف القديمة .

ان الهدف واحد ولكن الاداة هى التى تغيرت فقد حلت الأخبار والافلام والمسلسلات محل البنادق والمدافع والبوارج ، كما حاول المستعمر القديم ان يطمس الهوية القومية للشعوب المستعمرة حتى ترضى بالاحتلال العسكرى ، فان المستعمر الجديد يعمل على الترويج للقيم والافكار التى تعمل على تشويه الهوية الثقافية لشعوب العالم الثالث بهدف تكريس التبعية الاعلامية أو الاستعمار الاعلامى الجديد .

ولقد ترتب على التبعية الاعلامية نتائج بالغة الخطورة على وسائل الاعلام فى الدول النامية ونكتفى بالاشارة الى ثلاث نتائج منها وهى :

الأولى : ان تزايد نفوذ وكالات الاعلان الدولية على اسواق الاعلان فى الدول النامية ، يكاد يفقد وسائل الاعلام فى هذه الدول استقلالها

الفكرى ، ويهدد بالقضاء على أى أمل فى تحقيق حرية الصحافة بشكل خاص ، فقد بات الاعلان اليوم المورد الرئيسى للصحف المعاصرة بعد أن تزايدت نفقات التوزيع بحيث كادت تستهلك مجمل العائد من ثمن بيع نسخ الصحيفة .

الثانية : ان تزايد اعتماد وسائل الاعلام فى دول العالم الثالث على الانتاج الاعلامى الاجنبى من شأنه ان يخلق رأيا عاما منحازا للمصالح غير الوطنية ، كذلك فإن استمرار سيطرة وكالات الانباء الاجنبية من شأنه ان يستمر فى رسم الصورة المشوهة لشعوب العالم الثالث فى العالم الخارجى بفضل ما تحدثه تلك الوكالات من تحريف وتشويه وتلوين للاحداث التى تنقلها عن المجتمعات النامية .

الثالثة : فى الوقت الذى تعانى فيه دول العالم الثالث من ضعف فى البنية الأساسية لوسائل الاتصال فإنها تواجه فى الوقت نفسه بفيض من المعدات الاتصالية المتطورة جدا فى المجتمعات المتقدمة بالشكل الذى يهدد سيادة الدول النامية على فضائها الوطنى[٧] ، فاقمار الاتصال الصناعية أصبحت تغطى كافة اجواء الدول النامية[٨] ، وبات من المؤكد ان تسعينيات هذا القرن لن تنتهى إلا وقد أصبحت أجهزة التليفزيون فى دول العالم الثالث مغطاة بالكامل بالارسال التليفزيونى القادم من الدول المتقدمة[٩] ، ولن يكون فى استطاعة دول العالم الثالث مواجهة ذلك الاقتحام الاعلامى بالاساليب التقليدية كالمنع أو التشويش[١٠] ، ولن يكون أمام هذه الدول سوى ان تسير فى أحد طريقين ، طريق الاستسلام للتبعية الاعلامية أو طريق تطوير وسائل الاعلام الوطنية بحيث تلبى الاحتياجات الاعلامية لمواطنيها .

وتواجه دول العالم الثالث العديد من المشكلات فى كيفية اختيار المعدات الاتصالية أو انتاجها ، والتحدى الحقيقى لهذه الدول يكمن فى

كيفية الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة فى مجال الاتصال دون الوقوع فى شرك التبعية التكنولوجية للدول المتقدمة ، وفى هذا المجال يمكن ملاحظة الظواهر التالية :

١ ـ ان التكنولوجيا هى تعبير عن الواقع الاجتماعى والثقافى الذى تنشأ فيه ، وبالتالى فإن النماذج التكنولوجية التى تطورت استجابة لحاجات مجتمع ما ، قد لا تصلح فى أغلب الاحيان لمجتمع آخر له ظروف مغايرة .

٢ ـ ان عملية نقل تكنولوجيا الاتصال ليست مقصودة لذاتها ، وإنما هى أداة لتحقيق اهداف التنمية الوطنية لدول العالم الثالث فى مجال الاتصال فالتكنولوجيا الملائمة لهذه الدول هى التى تتناسب مع الامكانيات الذاتية لهذه المجتمعات والتى تحقق الاستخدام الامثل لمصادر التكنولوجيا المتاحة فى المجتمع ، والتى تعمل على تنمية وتطوير مصادر التكنولوجيا الوطنية .

٣ ـ ولابد أن نأخذ فى الاعتبار تأثير الاختيار التكنولوجى على علاقة التبعية للدول المتقدمة ، ذلك ان الاختيار التكنولوجى فى مجال الاتصال ، ليس قضية فنية فحسب ، وإنما اختيار سياسى فى المقام الأول[١١] ، وان الوضع الراهن لتكنولوجيا الاتصال فى المجتمعات النامية يؤكد ضعف البنية الاتصالية لهذه المجتمعات مما يجعلها عاجزة عن استيعاب قدر كبير من انجازات التكنولوجيا الحديثة فى الاتصال ، ويحول دون الاستفادة الكاملة من امكانيات هذه التكنولوجيا ، وعلى سبيل المثال كيف يمكن لصحيفة تصدر فى دولة نامية أن تستورد مطبعة صحفية جاهزة لطبع خمسين ألف نسخة فى الساعة الواحدة ، فى حين ان مجموع ما يطبع من هذه الصحيفة لا يزيد على خمسة آلاف نسخة ، ولا يزيد ما يوزع منها عن نصف

هذه الكمية المطبوعة ! وهو الأمر الذى يؤكد عدم ملاءمة الكثير من تكنولوجيا الاتصال الحديثة لاحتياجات وظروف المجتمعات النامية .

ولكل الأسباب السابقة فشلت الدول النامية فى تحقيق ما نسميه (الأمن التكنولوجى) فى مجال الاتصال ، فهى لم تحسن اختيار التكنولوجيا الملائمة لامكانياتها واحتياجاتها الاعلامية ، من ناحية ، ولم تتمكن من توطين التكنولوجيا الحديثة فى مجتمعاتها بحيث تصير جزءا من بنائها الاجتماعى والثقافى كمقدمة لتنمية مصادر التكنولوجيا الوطنية من ناحية ثانية ، ثم هى قد فشلت فى اقامة تعاون مشترك مع مثيلاتها من الدول النامية فى استخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة ذات التكلفة المرتفعة من ناحية ثالثة .

وباختصار فان الدول النامية عجزت عن ترشيد استخدام تكنولوجيا الاتصال ، ولم تنظر الى عملية استيراد التكنولوجيا باعتبارها مرحلة أولى ، لابد ان تعقبها مراحل يتحقق فيها الانتاج الذاتى .

ومنذ بداية السبعينيات تزايد احساس العديد من الدول النامية بضرورة تغيير النظام الاعلامى الدولى القائم على السيطرة الثنائية للنظامين الغربى والشرقى ، وذلك باستحداث نظام اعلامى دولى جديد ، يعالج مساوىء النظام الاعلامى الثنائى ، ففى عام ١٩٧٣م أوصى المؤتمر الرابع لدول عدم الانحياز الذى عقد بالجزائر بالعمل على اتخاذ موقف موحد لاصلاح النظام الاعلامى الدولى ، كذلك طالب مؤتمر وسائل الاتصال للدول غير المنحازة الذى عقد فى بلغراد فى سبتمبر ١٩٧٤م بارساء أسس عادلة للتبادل الاعلامى المتكافىء بين الدول المتقدمة والدول النامية ، وأصدر المؤتمر الخامس لدول عدم الانحياز الذى عقد فى كوالالمبور عام ١٩٧٥م وثيقة دولية نبهت الى ضرورة قيام نظام عالمى جديد فى مجال الاتصال والاعلام ، وفى عام ١٩٧٩م اكد

المؤتمر الوزارى لدول عدم الانحياز الذى عقد فى الهند على أهمية قيام نظام دولى جديد للاتصال والاعلام .

من ناحية اخرى فقد تبنت منظمة اليونسكو مشروع الدعوة لقيام نظام دولى جديد للاتصال والاعلام ، ونظمت العديد من الندوات والمؤتمرات الدولية لمناقشة الموضوع ، ثم تبلورت الجهود المشتركة بين اليونسكو ودول عدم الانحياز فى اقرار المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو الذى عقد ببلجراد فى عام ١٩٨٠م على مشروع نظام عالمى جديد للاتصال والاعلام ، وقد وضعت المشروع لجنة مكونة من ستة عشر مفكرا واعلاميا يمثلون كافة مناطق العالم ، وبعضهم من الحاصلين على جائزة نوبل ، وقد عرف هذا المشروع باسم « تقرير ماكبرايد »[١٢] ، حيث ترأس هذه اللجنة شون ماكبرايد ، الايرلندى الجنسية والحائز على جائزة نوبل ولينين للسلام .

ويمكن ايجاز مضمون النظام الاعلامى الدولى الجديد المقترح فى نقطتين :

الأولى : ضرورة تعديل نظام التبادل الدولى للانباء لكى يكون أكثر عدلا وتوازنا بين الدول المتقدمة والدول النامية ، ولابد ان يقوم ذلك على أنسياب الانباء والمعلومات فى اتجاهين ، مما يمكن من تقديم صورة سليمة وموضوعية عن المجتمعات النامية .

الثانية : العمل على القضاء على عدم التكافؤ فى مصادر الأخبار والمعلومات ، بين الدول المتقدمة والدول النامية ، وان يرتبط ذلك بمعالجة الاحتكار فى ملكية وسائل الاتصال ، وفى اعتماد مبدأ حرية تداول الانباء والمعلومات ، والاعتراف بحق جميع الدول فى الاتصال والاعلام .

ورغم اقرار اليونسكو لمشروع النظام الدولى الجديد للاتصال والاعلام ، فلم يقدر له ان يتحقق على أرض الواقع ، وصحيح ان الدول النامية تبنت المشروع ، وأن الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية

تحمست له ، ولكن من ناحية اخرى فقد تصدت الولايات المتحدة الامريكية وبقية الدول الغربية للمشروع وعملت على افشاله ، وقد نجحت فى ذلك بالفعل ، سواء عن طريق وقف دعمها المادى لليونسكو ، أو اطاحتها بمدير عام اليونسكو مختار امبو الذى حمل لواء الدفاع عن المشروع .

ولكن الدول النامية تتحمل ايضا قدرا كبيرا من المسئولية فى افشال مشروع النظام الجديد ، فقد لوحظ بوضوح التناقص الجذرى بين عناصر النظم الاعلامية السائدة فى معظم الدول النامية وبين المبادىء الاساسية للنظام الاعلامى الدولى المقترح ، وهو الأمر الذى أثار شكوكا عديدة حول الاغراض الحقيقية وراء تبنى الدول النامية لهذا النظام الدولى الجديد ، كما انه اضعف من مصداقية المطالب العادلة للدول النامية ، واعطى حججا قوية لمن يتهمون الدول النامية بأن مطالبتها بنظام اعلامى دولى جديد ، إنما يخفى فى حقيقته رغبة هذه الدول فى وضع قيود على وسائل الاعلام الدولية للحيلولة بينها وبين معالجة الممارسات الخاطئة فى الدول النامية .

وعلى سبيل المثال يمكن ان نشير الى ملاحظتين اساسيتين تكشفان عن مدى التناقض بين الافكار التى يتضمنها مشروع النظام الاعلامى الدولى الجديد وبين الاوضاع السائدة فى غالبية الدول النامية :

١ ـ ان الدول النامية تطرح فى مشروع النظام الاعلامى الدولى الجديد ، ضرورة تعديل نظام التبادل الدولى للانباء والمعلومات لكى يكون اكثر عدلا وتوازنا بين الدول المتقدمة والدول النامية وان يقوم ذلك على انسياب الانباء والمعلومات فى اتجاهين ، ولكن هذا المطلب لا يمكن ان يكتسب مصداقيته إلا بالنص على تطبيقاته الوطنية بالدول النامية ، أى بضرورة تعديل نظام تبادل الانباء والمعلومات داخل

المجتمعات النامية لكى يكون أكثر عدلا وتوازنا وبحيث تنساب الانباء والمعلومات فى اتجاهين ، مما يمكن من تقديم صورة سليمة وموضوعية عن انجازات الحكم ، وفى نفس الوقت يقدم صورة حقيقية لمطالب المواطنين ومشكلاتهم .

٢ ـ ان مطالبة الدول النامية فى مشروع النظام الدولى الجديد للاتصال والاعلام بضرورة القضاء على عدم التكافؤ فى مصادر الاخبار بين الدول المتقدمة والدول النامية ومعالجة الاحتكار فى ملكية وسائل الاتصال وفى اعتماد مبدأ حرية تداول الانباء والمعلومات والاعتراف بحق جميع الدول فى الاعلام ، ولكن ذلك كله يصبح لا معنى له اذا لم تمتد هذه المبادىء لتحكم النظم الاعلامية فى الدول النامية ، بحيث يتم معالجة سلبيات الممارسة الاعلامية فى تلك الدول مثل انهاء احتكار الدولة لملكية وسائل الاعلام ، والاعتراف بأن حق الاعلام لجميع المواطنين وليس مقصورا على الاعوان والمؤيدين . وإلغاء كافة القيود التى تحول دون حرية تبادل الانباء والافكار مثل الرقابة والمنع والمصادرة وايذاء الاعلاميين بسبب ممارستهم لحرياتهم .

وهكذا يتضح لنا ان الدول النامية لم تكن مخلصة فى تبنيها للنظام الاعلامى الدولى الجديد ، فهى تدعو لمبادىء لا تؤمن بها ، وتطرح افكارا لا تطبقها ، وترفع شعارات ترفض الاعتراف بها .

الهوامش

(١) عبدالرحمن . عواطف : قضايا التبعية الاعلامية والثقافية (عالم الفكر) ، الكويت : ١٩٨٤ . ص ٤٣ - ٥٨ .

(٢) Faster . Heill : Communication in Historv . « the Macmillan Company » London . New York . 1987 . pp . 37 — 42 .

(٣) Boll . Land : An Introduction to Communication . « Heinemann » London . 1986 . p.p.112 — 118

(٤) المصمودى . مصطفى : النظام الاعلامى الجديد (عالم الفكر) الكويت : ١٩٨٥ ؛ ص ٢٢٦ .

(٥) Mott . Frank : The News in America . « Harvard University Press » U .S .A . 1986 . p.p. 207 — 212 .

(٦) شيللر . هربرت : المتلاعبون بالعقول . (عالم الفكر) . الكويت : ١٩٨٦ . ص ١٦٥ ، ١٧٣ .

(٧) Smith . Williams : Television in America . « Hasting House » . New York . 1989 . P . 119 .

(٨) Chalkley . Alan : Radio And Television in Asia « Heinemann » . London . 1987 . p.p. 93 — 94 .

(٩) Fang . Irving . E . : Television News . « Hasting House Publishers : » New York . 1979 . p.p. 28 — 30 .

(١٠) Ibid . P . 72 .

(١١) Ibid . P . 211

(١٢) ماكبرايد : شون : اصوات متعددة وعالم واحد ، الاتصال ، المجتمع ، اليوم وغدا ، ـ (اليونسكو ـ الشركة الوطنية للنشر والتوزيع) ـ الجزائر ـ ١٩٨١ .